بيـــــان
المجموعـــة العربيـــة

الذي سيُلقيـــه

سعادة المستشار محمد بن عقيل باعمـر
نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية لشهر فبراير 2009م

خلال الجلسة الافتتاحية للإجتماع التحضيري للدورة الـ (17) للجنة التنمية المستدامة

نيويورك، 23 فبراير 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يشرفني بأن ألقي هذا البيان بالنيابة عن المجموعة العربية، و أن أضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه المندوب الدائم للسودان نيابة عن مجموعة الـ77 والصين. واسمح لي بداية أن أهنئك وأعضاء مكتبك على انتخابك رئيساً للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة، وأن أشكر الأمين العام على تقديمه تقارير القطاعات الموضوعية التي تعالجها الدورة.

السيد الرئيس،

تؤكد المجموعة العربية على أهمية أعمال لجنة التنمية المستدامة، وعلى استمرار كفالة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بوصفها ركائز مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة. وتعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية الواردة في جدول أعمال وبرنامج القرن 21 وخطة تنفيذ جوهانسبرغ ، وغيرها من الالتزامات والأهداف المتفق عليها دوليا، وذلك بالاستناد إلى مبادئ ريو ولاسيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة.

يتزامن عقد هذا الاجتماع التحضيري للجنة التنمية المستدامة السابعة عشر مع مجموعة من التطورات العالمية الهامة والحساسة التي يأتي في مقدمتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتقلبات في أسعار السلع الغذائية، وتفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ، والإفرازات الخطيرة لهذه الأزمات على أوضاع الدول النامية ولاسيما الدول الأقل نمواً.

إن مواضيع الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا التي تتناولها هذه الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لدول المجموعة العربية. وفي هذا السياق قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإعداد تقرير التنفيذ للمنطقة العربية **الذي اعتمده** مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في دورته التاسعة المنعقدة بالقاهرة في كانون الأول 2007. وتشير المجموعة أيضاً إلى أهمية النتائج التي صدرت عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في كانون الأول 2009 وما اتخذ فيها من قرارات تتعلق بالأزمة المالية العالمية والأمن الغذائي والعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأخرى.

السيد الرئيس،

إن الجهود والأنشطة المبذولة خلال العقدين الماضيين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية قد أحرزت تقدماً ملموساً، ولكن لا تزال توجد تحديات وعوائق

تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. فقد سجلت المنطقة العربية معدل نمو سكاني قدره 2.3% وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. ويؤدي ذلك إلى تقويض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ويلقي عبئاً ثقيلاً على الأمن الغذائي والتنمية الريفية والخدمات اللازمة والبنية التحتية.

وتعاني الدول العربية كافة من تقلبات أسعار المنتجات الغذائية، الأمر الذي يتسبب في اتساع دائرة الفقر ويقوض انجازات الدول العربية في مكافحة الفقر. وترى الدول العربية بأن على المجتمع الدولي أن يستمر في التصدي لهذه الظاهرة ومعالجة الأسباب التي أدت أليها. وتدعو المجموعة في هذا السياق لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزيز تعاون دول الجنوب, والتعاون الثلاثي. وتؤكد أيضاً على أهمية أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات فورية إلى الدول النامية المتضررة من هذه الأزمة أكثر من غيرها. وتدعو المجموعة العربية إلى مساعدة الدول النامية بما فيها الدول العربية على زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي إليها، ومن خلال تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية للدول النامية. كما تود أن تشير إلى ضرورة الاعتماد على المخلفات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي ، وأهمية نقل التكنولوجيا في هذا المجال إلى الدول النامية.

ولا تزال المنطقة العربية تعاني من النزاعات والحروب وآثارها السلبية التي تعيق مسيرة التنمية في المنطقة. فهي تلحق أضراراً بالموارد الطبيعية من الأراضي والمياه، عن طريق التلوث كما هي الحال في الأرضي العربية المحتلة، أو تحد من إمكانية استخدام هذه الموارد بسبب مخلفات الحروب كما هو حاصل بعد العدوان الذي شنته اسرائيل على لبنان في تموز 2006 حيث مازال يعاني المزارعون اللبنانيون من آثار القنابل العنقودية التي ألقيت خلال العدوان الإسرائيلي، هذا فضلاً عن الآثار البيئية المدمرة للبقعة النفطية المنتشرة على الشواطئ اللبنانية والسورية بالإضافة إلى مخلفات الألغام المترتبة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية بالمنطقة العربية.

وقد أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967 للأرض الفلسطينية وللجولان السوري إلى تدهور خطير في قطاعات الزراعة والتنمية الريفية والمياه والأراضي فيهما. فالممارسات غير الشرعية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمتمثلة بمصادرة الأراضي والتشييد غير القانوني للمستوطنات والجدار عليها والتدمير المنهجي الواسع للأراضي الزراعية والبساتين، بما فيها اقتلاع عدد كبير من الأشجار، والتضييق على وصول المزارعين الفلسطينيين والسوريين إلى أراضيهم وتسويق منتجاتهم الزراعية وحرمانهم من مواردهم المائية وتحويل مسارها بالقوة، إضافة إلى تلويث الأراضي الزراعية من خلال دفن النفايات ومخلفات المصانع فيها وتوجيه مياه الصرف الصحي للمستوطنات إليها وجملة ممارسات

أخرى يطول وصفها كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على السكان، وقوضت فرص التنمية وزادت من معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق فقد أدى العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، عقب حصار خانق دام عن ما يزيد عن ثمانية عشرة شهراً إلى دمار واسع في جميع البنى التحتية بما فيها الأراضي الزراعية وشبكات المياه وحول سكان القطاع بالكامل إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية القادمة من الخارج، إن هذا الوضع غير مقبول ويجب علينا التصدي له وعدم السماح باستمراره. لذا يجب على لجنة التنمية المستدامة إيلاء مسألة الاحتلال الأجنبي أهمية خاصة والمطالبة بوقف الممارسات غير القانونية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتنافى مع كرامة وقيمة الإنسان.

السيد الرئيس،

إن الدول العربية كبقية الدول النامية أكثر تعرضاً لتأثيرات ظاهرة تغير المناخ، وما لها من انعكاسات سلبية على التنمية بما فيها المنطقة العربية، مثل تراجع الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي و ازدياد حدة الجفاف والتصحر، والتأثير السلبي على التنوع البيولوجي، والنقص في تأمين الغذاء، وتهديد الاستثمارات الاقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى ما قد يترتب عليها من تداعيات اجتماعية، ومنها غمر البحر للسواحل الواطئة الساحلية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر مثل دلتا نهر النيل، والتقلص الحاد في منسوب مياه البحر الميت. وفي هذا السياق فقد اعتمد السادة الوزراء خلال الدورة الوزارية الخامسة والعشرين للاسكوا التي عقدت في صنعاء في أيار/مايو 2008، قراراً بإعداد تقييم لآثار هذه الظاهرة على مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ووضع خطة عمل إطارية عربية لتغير المناخ في شراكة مع جامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى.

وتبذل الدول العربية جهوداً إقليمية في مجال التصدي لتغير المناخ, الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي توفير الدعم اللازم لتلك الجهود في مجالات التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وتؤكد المجموعة العربية في هذا السياق على ضرورة تنفيذ كافة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ودعم جهود الدول النامية بما فيها الدول العربية في مجالات التصدي لتغير المناخ ودعم وتفعيل دور صندوق التكيف. كما تأمل المجموعة العربية التوصل إلى توافق آراء فيما يخص مرحلة ما بعد كيوتو خلال المفاوضات المزمع عقدها في كوبنهاجن العام الجاري. كما تنظر الدول العربية بعناية

للتوجه الخاص بتخضير الاقتصاد في إطار ما يسمى بمبادرة الاقتصاد الأخضر "Green Economy Initiative" بما يخدم جهود التنمية المستدامة ويتعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

السيد الرئيس،

تدعو الدول العربية إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية للتنمية، وإلى تجارة دولية ونظام مالي دولي عادلين، وإلى إزالة القيود على نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، وإلى تركيز الجهود على بناء القدرات في الدول النامية. وفي هذا السياق، تشير المجموعة العربية بقلق إلى تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو الدول متقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية الدولي. وترحب المجموعة في هذا السياق بنتائج مؤتمر استعراض الدوحة حول تمويل التنمية وخاصة القرار بعقد مؤتمر رفيع المستوى حول الأزمة المالية الأمر الذي يشكل فرصة لمعالجة كافة القضايا بما فيها قضايا النظام المتعلقة بالأزمة المالية الحالية.

وختاماً السيد الرئيس بقي أن أشير إلى المجموعة العربية ستتطرق بشكل أوسع خلال الجلسات المواضيعية إلى خيارات السياسة فيما يخص الزراعة والجفاف والتصحر والأراضي والتنمية الريفية وأفريقيا.

وشكراً